ـ اما الفرضية الخامسة والاخيرة : فهي محاولة لمصادرة ، الارض ، كل الارض باسم القانون والشرعية المزيفة ، حيث طلع علينا منذ عدة شهور صوت نشاز يقول بان اراض الضفة الغربية والقطاع هي ملك للدولة وان دولة اسرائيل هي الوارثة الشرعية وحجتهم في ذلك : هي ان الارض خارج جدار القرى وقصبات المدن تقريبا ـ تعرف بالاراضي ـ الميرية أو الاميرية ـ أو هي مسجلة كذلك على اعتبار ان هذا اللفظ يعني ان الارض تابعة للامير او للسلطات وبالتالي للدولة .

انه قول باطل ...؟

وهنا لا بد من القاء بعض الضوء على ما في مثل هذا القول من بطلان وزيف :

وفي البداية يجب ان اورد حقيقة لا يمكن نكرانها ، وهي ان ملكية الفرد الخاصة للارض ـ كل الارض في فلسطين عامة والضفة والقطاع خاصة ـ هي ملكية ـ قديمة قدما لا يعرف أوله . ويكفي ان أشير هنا الى ما اورده قانون الاراضي العثماني في اثناء سرده لاقسام الاراضي الملك باشارته الى نوع من الاراضي الملك اسماه بالاراضي العشرية ـ الاراضي التي كانت تدفع ضريبة العشر ـ الويركو ـ وهي تشمل معظم الاراضي في فلسطين فوصفها بأنها اراض وزعت وملكت حين الفتح للمسلمين .

أما قصتنا مع كلمتي ـ الميرى ـ و ـ الاميرى ـ فقد بدأ